

باقر سلمان النجار

الحدّاثَة الممتنعة في الخليج العربي

تحوّلات المجتمع والدولة



دار
الساقية

المحتويات

إهداء	٥
شكر وتقدير	٩
مقدمة	١٣
الباب الأول: بعض معضلات تحولات الدولة والمجتمع	٣٣
الفصل الأول: الدولة: سلطة تهيدها تضامياتها	٣٥
الفصل الثاني: الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية: الجماعة والطبقة في الخليج	٦٢
الباب الثاني: ولكم في العمالة الأجنبية حياة	٨٧
الفصل الأول: السكان والهجرة في الخليج	٨٩
الفصل الثاني: العمالة الأجنبية في الخليج: عمالة الرتب الدنيا	١٠٦
الفصل الثالث: قنوات استقدام العمالة الأجنبية في الخليج: تجميع المنافع	١٢٩
الفصل الرابع: العمالة الأجنبية والمسألة الهوياتية: معضلات الجيل الثاني	١٥٢
الباب الثالث: المرأة والمجتمع	١٧٣
الفصل الأول: المرأة وتحولات أول القرن	١٧٥
الفصل الثاني: المرأة والسياسة: المنتج والمحظور	١٩٢
الفصل الثالث: المرأة والاستهلاك: في دحض المقولة الشائعة	٢٠٧
الباب الرابع: التعليم ومعضلات التنمية البشرية	٢٢٩
الفصل الأول: سائر التعليم الجامعي في الخليج	٢٣١

الفصل الثاني: تحديات التنمية البشرية في دول مجلس الخليج:

مقاربة لمواقفها الإقليمية والدولية

الباب الخامس: الخليج وازدواج العولمة: تحولات الناس والمكان

الفصل الأول: العولمة والأسرة وتحولات الناس

الفصل الثاني: المدينة الحديثة: جدل المكان والإنسان

الباب السادس: الهوية والجماعة

الفصل الأول: هوياتنا المتصارعة وحقوق المواطنة

الفصل الثاني: إثنيات وأقليات لكن مواطنون

الباب السابع: الثقافة والمثقفون

الفصل الأول: الثقافة وتحدياتها في القرن الحادي والعشرين

الفصل الثاني: المثقف والانتاجي في الخليج

الفصل الثالث: الليبرالية الخليجية: جماعته تبحث عن فكر

المراجع

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

٢٥٢
٢٧٩
٢٨١
٣٠٢
٣٢٧
٣٢٩
٣٥٠
٤٢١
٤٢٣
٤٤١
٤٧٠
٤٨٩
٤٩٥
٤٩٩

شكر وتقدير

لطالما رغيتُ في أن يكون لي عمل بحثي شامل لمجتمع الخليج العربي يقترب في ذلك من الأعمال البحثية الرئيسية عن المجتمع العربي، تلك الأعمال التي جاء بها حلیم بركات عن المجتمع العربي، أو حنا بطاطو عن المجتمع العراقي، ولكن أن يكون إقليم الخليج مجال بحثي. لقد انشغلت بدراسة مجتمع الخليج العربي منذ كنت طالباً على مقاعد الدراسة في منتصف سبعينيات القرن الماضي، إذ حرصت آنذاك على حضور مقرر مجتمعات الخليج والجزيرة العربية للدكتور محمد غانم الرميحي في قسم علم الاجتماع في كلية الآداب في جامعة الكويت، الذي كانت له الريادة في الاهتمام بدراسة وتدریس منطقة الخليج العربي في إطارها الكلي، كما له الفضل في إصدار مجلة الخليج والجزيرة العربية التي بقى رغم مرور أكثر من أربعة عقود على إصدارها مصدراً علمياً مهماً للدارسين مجتمعات الخليج والجزيرة العربية. ولا أخفي أن ذلك قد شكّل لدي اهتماماً بحثياً ونظرة كلية إلى المنطقة أكثر من الاهتمام بمناطقها الفردية. فالمنطقة، رغم بعض الاختلافات التي قد تكون قائمة في بنائها الاجتماعي والاقتصادي ولربما بعض الاختلافات الفرعية المتعلقة بتطور بنائها المؤسسي والسياسي وتنوعاتها الثقافية التي قد تكون أحياناً واضحة بل كبيرة، فإنها تكلل تشكّل كياناً جغرافياً وسياسياً واجتماعياً واحداً تجمعه قواسم مشتركة كثيرة وكبيرة.

إن بعض أجزاء هذا الكتاب قد تكون ظهرت كمطبوعات في دوريات كمجلة المستقبل العربي ومجلة أبواب وعمروان وفي كتب عربية وفي الفضاء السائري، وبعضها كان بتكليف من منظمات دولية كـ "منظمة العمل الدولية" وغيرها، بل إن بعض أجزاء

الباب الأول

بعض معضلات تحولات الدولة والمجتمع

الحالة المستتعة في الخليج العربي

يبدأ إثناً أو مذهبياً أو دينياً أو قلياً كما لا يمكن حلها باقتعال الصراع مع الخارج أو لومه لبعض إختلالات الداخل. إن حل معضلاتنا لا يتم إلا بالأخذ بأسباب العصر في البناء المؤسسي لتحقيق أسباب النهوض الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وهو نهوض لا يمكن تحقيقه بمسك جانب منه دون الآخر، وهي في حقيقتها عمليات من التحول تضرب المجتمع بكل قطاعاته ومؤسساته وجماعاته.

الفصل الأول

الدولة: سلطة تهددها تضامياتها

”إن الدستور الذي أصدرناه ليس أكثر من تنظيم حقوقي لمبادئ معمول بها في الكويت. فقد كان الحكم في هذا البلد شورى بين أهله.“

عبد الله السالم الصباح (١٩٦٢)

مقدمة

تفتقر المجتمعات التقليدية عموماً تلك التراتبية القائمة في المجتمعات الحديثة بين الحاكم والمحكوم، بل إن هذه المجتمعات تفتقر التمايز الطبقي القائم في المجتمعات الحديثة. وهي في النتيجة تفتقر أي حالة من حالات الثقافة الطبقية. من هنا، تحدث البعض من أبناء المنطقة بقدر من الرومانسية عن حالة مجتمعاتنا التقليدية في درجة الوصل بين الحاكم والمحكوم، وبين الفقير والغني. وهي حالة لا يمكن مقارنتها بالمجتمعات المعاصرة، فصغر حجم المجتمع الذي كان حينذاك أقرب إلى القرية، تتجاذر نبوت ساكنيها من حكام ومحكومين ومن فقراء وأغنياء، وقلة الصراع فيها على مصادر القوة الاقتصادية والسياسية، التي كانت في واقعها مصادر محدودة في حجمها، كلها أمور لم تكن لتفترق إلى حالة من ”السمار“ في

الآخر، يكمن جزء من مبررات وتفسيرات هذا الصراع في تلك التمثلات الاجتماعية القائمة في المجتمع: القبلية والعرقية والدينية والطائفية والربما في مناطق السكن وجهويتها. وهي في جملها تقسيمات قد جاءت بعد ذلك مع نشوء الدولة وتشكل مؤسساتها كرمز للقوة وتمثلات السلطة فيها. وخلق هذه التمثلات قدراً من الخلاف وربما الصراع داخلها كما هو الصراع عليها. وهو صراع تجلت فيه حيناً شكل التمثلات التي كانت قائمة أساساً في المجتمع، وأحياناً أخرى بعض التمثلات التي جاءت إليها من الخارج في أشخاص أو رؤى أو أفكار سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية.

١- الدولة: إطلالة نظرية

رغم أننا نتحدث دائماً عن الدولة كأنها كيان موحد، وذلك كنتيجة لما قد يبدو عليه فعلها من مركزية، فإنها في واقع أمرها حالة أو ظاهرة متعددة الجوانب تختلف طبيعتها باختلاف سياقاتها الزمانية والمكانية وربما اختلافات سياقاتها الاجتماعية والثقافية والدينية. وأي محاولة لمعرفة ودراسة الدولة لا بد أن تضع في اعتبارها إطارها المكاني ويعلمها الزمني. فالدولة كيان لا يعمل إلا في إطار مكاني محدد، لكن سلطتها ونفوذها قد يمتد أحياناً خارج حدودها الجغرافية الجيدة أو القريبة. ومثل ذلك يعبر عن قوة الدولة وحجم نفوذها. كما أن وظائفها وتمفصل دورها في الداخل يجعل تدخلها وتشابكها في القضاء الاجتماعي والاقتصادي عميقاً بل مقبلاً، وهي أنماط وعمليات من الفعل تبسط به الدولة سلطتها على مؤسساتها وتنظيماتها وتوظف أيدئولوجيتها لإخضاع الناس والمكان.^١

وتنظم علاقات الأفراد في الدولة الحديثة عبر نظام معقد من الحقوق والواجبات ولاخصصية المنافع والمكافآت، وهي أمور تحددها الأطر القانونية والأنظمة الدستورية التي تتحول من خلالها مواقع الأفراد في المجتمع من رعاية للحاكم إلى

١ David Held et al. *State & Societies*, Oxford, Open University Press, 1983, p.1.

علاقة الأفراد والجماعات، لأسباب متعلقة بأصولهم العرقية أو القبلية أو الدينية أو المذهبية. هي مجتمعات بسيطة لم تكن كثرة الرأه والقوة. كما لم تعتبر كثيراً من نماذج السلطة الحديثة وقمع الدولة. فهي في ذلك تمثل حالة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية لم تكن في مسارساتها ومؤسساتها تحمل شيئاً ذا علاقة بما يسمى بحولولة الدولة *geneology of the state*. فنوع شيخ القبيلة وسلطته تختلف عن سلطات الحاكم أو الرئيس في الدولة الحديثة، فهو، أي شيخ القبيلة، قد يمتلك القوة لكنها لم تكن تلك القوة المعتمدة على القهر في مواجهة المختلف. فإدارة أفراد الجماعة كانت تعتمد في جملها على الأعراف والتقاليد والقيم وربما التعليم الدينية أكثر من القوانين والنصوص المكتوبة. وهي لذلك لم تكن تتوحد إلى حالات من التمرد التي يتأثر فيها في مجتمعاتنا المعاصرة. وبذلك، أقيمت على الدوام إمكانية الحل من الداخل بين الحاكم والمحكوم وهي حلول تقوم على الترضية وشراء الولاءات للناصر الاجتماعية التي تعتمد عليها قوة الحكم أو تخشاه. وعموماً إن الجماعة التقليدية تنصف في الغالب بقدر كبير من الانساق والمثال، الأمر الذي لم يكن يفسح لأفرادها قدراً من الاستقلالية أو التمرد. وهو تماثل يعطي المجتمع قدرة على إعادة إنتاج نفسه باستمرار دون إحداث أي نوع من الانجرار أو الاضطراب. وهو ما جعل العلاقة القائمة ما بين الحاكم والمحكوم تتسم بقدر كبير من الشخصانية، كما أن التحالفات القائمة بين الحاكم والقبائل والعائلات الأخرى كانت تقوم على مجموعة من المنافع المتبادلة للحفاظ على أمن الإمارة وشرعية الحكم.^٢

إنها حالة لا يتماهى فيها السياسي كثيراً في شبكة علاقات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية. وفي الواقع هذا التماهى إنما جاء مع التعقيد الذي خضعت له مجتمعات المنطقة في مؤسساتها وأفرادها وأنماط معيشتها، بالإضافة إلى التدفق الكبير للعمل الأجنبي بأجاسه وأعرافه وإنشائه المختلفة، ومع اشتداد الصراع على القوة ومصادرهما في المجتمع، بل الرغبة في الاستحواذ على هذه المصادر وربوعها من البعض دون

١ Pierre Clastres, *Society against the state*, Zone Books, New York, 1989, pp.204-212.

٢ James Onley and Suliman Khakif, *Shalshly Authority in Pre-oil Gulf: A Historical-Anthropological Study*, *History And Anthropology*, Vol.17, No.3 (2006) pp.189-206.

الثقافية والاجتماعية ذات القدرة على الاستمرار في فضاءات حديثة. من الناحية الأخرى إن هذه الموجهات الثقافية المؤسسية قد تترع بمنهجية أن تكون مصدر اضطراب وصراع وتغير في المجتمع عندما تعجز عن التكيف مع التغيرات الحادثة.^٢ ويتبع هذا الاضطراب أو الصراع من حقيقة أن جزءاً من التناقض هو ناتج من الأنظمة نفسها أو من مصفوفة الموجهات الثقافية عنها التي تعمل هذه الأنظمة في نطاقها. بمعنى آخر: طبيعة الأنظمة ذاتها والنضامات التي تعمل من خلالها أو الضغوط التي تخضع لها قد تولد شحانات من الصراع، وثانياً يأتي هذا التناقض أو الصراع من محاورات فرض هذه الرؤى والموجهات الثقافية الخاصة أو محاولة مد تطبيقها على المجموعات المؤسسية الأوسع، وثالثاً أن يكون هذا الصدام نتيجة للصراع بين مصفوفة الموجهات المختلفة وما تمثله هذه المؤسسات المختلفة من مصالح. من هنا إن عمليات الصراع والحركات الاحتجاجية هي سمات متداخلة في المجتمعات البشرية وتؤثر في الأبعاد التنظيمية والرمزية للتغير الاجتماعي.^٣ وهي عمليات تتوحد إلى تطور مؤسسي في جهاز الدولة وطريقة أدائها وظائفها أو إلى ما قد نسميه اختطاف الدولة لم جنوبها نحو قدر كبير أو صغير من الانحياز وممارسات لا تنهي الصراع على الدولة إنما تعمل على تأجيله أو تأجيله. وهي حالة قد تقود في بعض الأحيان إلى دخول هذا القطر أو ذاك في دوامة من الصراعات الإثنية أو السياسية أو الدينية قد تتخللها استراحتات لا يحلها إلا مدخل الصلح الاجتماعي والإصلاح السياسي. والدولة لا يحكمها نمط واحد كما أنها لا تأتي في كل المجتمعات على وتيرة واحدة، ولا يحكمها إطار مرجعي مُحدد، لكن التغيرات التي جاءت على العالم خلال العقدين أو الثلاثة الماضية قد قربت بين هذه الأنماط أو خلقت قدراً من القواسم المشتركة فيما بينها، لكنها لا تجعل منها كياناتاً موحدة من حيث الطبيعة والفعل. فالدولة هي نتاج لسيقات المجتمع: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولربما الدينية ويُحلى فيها أو عند القائمين عليها صراع على طبيعة القيم التي يجب أن تكون مُحددة لمسارها: بين تأكيد لمساواة الأمن والقوة والاستقرار والسيادة في مقابل قيم

٢ المصدر السابق، ص ٢١.

٣ المصدر السابق، ص ٢٠.

مواطنين في الدولة عبر أنظمة قانونية عامة لا شخصية فيها. وتحدد الطبيعة الثقافية والسياسية للدولة قدرتها على تبني الهاب في طريق إجماع مكناتها المختلفة عبر العمليات السياسية والبرامج الاقتصادية التي تبذلها الدولة. فكلما اتسعت عمليات الاندماج بمستوياتها السياسي والاقتصادي، وشملت في ذلك المكونات الاجتماعية والثقافية المختلفة ضمن إطار قانونية لا شخصية واضحة المعالم، استطاعت الدولة أن تتجاوز أحد معضلات استقرارها وتزيد قدرتها على الاستمرار والتكيف. وتشكل الديناميات المؤسسية في الدولة من تقاليد المجتمع الثقافية ودرجة قابليتها للتكيف مع التغيرات التي تخضع لها كما طبيعة بيئة المجتمع السياسية وموقفه، أي المجتمع، في النظام العالمي أو في النظام الإقليمي الخاص. ودرجة ارتباطات النظام الإقليمية والدولية تحدد كذلك درجة وسرعة التغيرات الممكنة في هيكل الدولة وفي علاقاتها بمجتمعها وفي قابلية هذا المجتمع على التغير أو الإقدام عليه.^٤ وعند تحليل طبيعة الدولة لا بد من الأخذ في الاعتبار الأمور التالية: أولاً بناء السلطة والمفاهيم التي تتأسس وفقها أو تفهم أو تمارس العدالة في المجتمع، ثانياً طبيعة وبناء القوة السائد وتجلياته في العمليات التنافسية وفي الصراع السياسي. وهو صراع إما أن يتأسس على أساس طبقي أو عرقي أو ديني وإما أن يأخذ مستويات دينية أدنى (صراع المذاهب والطوائف) أو قلبية، ثالثاً العناصر التي وفقها يتأسس البناء الهرمي: الطبقي والاجتماعي في المجتمع، رابعاً المحددات التي تتم وفقها عضوية الأفراد في التجمعات والجماعات القائمة. وهي محدثات تؤثر عموماً في السياسات الكبرى المبنية في المجتمع وفي الرؤية لمشكلاته. وهي أسس مهمة في تحديد درجة تبني المجتمع مداخل محددة في الاندماج: المعنوية والقانونية والفرصية أو درجة قابليته لتبني ذلك، وتحديدًا في المجتمعات التي تمثل هذه المكونات أساس الشرعية فيها. وهي أسس لديها قابلية للاستمرار في المجتمع، بل القدرة على الاستمرار عبر حقب تاريخية مختلفة قد تنهض عريقاً في التاريخ، فبعض هذه الأسس التقليدية لديها قدرة خارقة على تقادي التطورات التكنولوجية والارتباط بصورة أكبر ببعض الموجهات

١ المصدر السابق، ص ١.

2 Ali Kozanigil, *The State in Global Perspective*, Paris, UNESCO, 1986, p.21.

ما يخلق مجتمعا ضيقا تشكر فيه الإخفاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ويتشر فيه الفساد والمحسوبية ويعمل الأفراد لمصالحهم الشخصية وتوزع المنافع والخدمات في ضوء اتصالات الأفراد الإنسية ودرجة قربهم من مركز السلطة أو الماسكين بها.^١

إذ، إن طبيعة العلاقة التي تتسج بين الدولة والمجتمع تأثر بدرجة تطور مؤسسات الدولة والقائمين عليها، كما تأثر بدرجة تطور القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع، أي أن يملك المجتمع مصفوفة من المقومات الثقافية والسياسية والاجتماعية تحوله، كما يقول الأستاذ امحمد مالكي، ندأ وطرفا في دينامية صياغة العقد الاجتماعي الجديد الذي يمنع تفرد الدولة وابعادها المجتمع.^٢

٧- الدولة التضامنية في الخليج

لا تنطلق في تفسيرنا مجال التحولات التي أصبحت المنطقة على مدى العقود القليلة أو الكبيرة الماضية من نظرية محددة، لكن تفسيرنا يعض الظواهر والمشكلات قد يأتي متسقاً مع إحداها دون الأخرى، وقد لا نخلف مع الرأي القائل إن النفط، كما أثرنا سابقاً، قد مثل المحرك الذي جرت معه كل التحولات التي جاءت على المنطقة، لكنه قد لا يعينا على تفسير الكثير مما نحن فيه أو ما قد نمول إليه، بل لا يعينا على تفسير تلك التحولات البعض أو ارتاده. فبعد نظرية الدولة الربعية The Rentier State التي راجت تفسيراتها مع إصدار لوشيني والبلاوي كتابهما الدولة الربعية في الوطن العربي نرعت الكثير من الدراسات تحو تفسير الكثير من السياسات والتوجهات والمصاحبات على صعيد الممارسة الرسمية وعلى الصعيد المجتمعي العام في ضوء المتطلبات التي تفرحها النظرية الربعية. وهي نظرية تختصر الحالة الخليجية في النفط أو الحاجة إلى الأمن في المنطقة، وهي حاجة تزيد الطلب عليها منذ سقوط نظام الشاه وسجي، الجمهورية الإسلامية في إيران في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وما بدأ بعد

١ مصدر سابق، ص ٩٤.

٢ المصدر السابق، ص ٩٨.

العدالة والمساواة والحرية. ورغم أن البعض قد يعتقد أن الأخذ بالأول يخلق دولة قوية ومتضخمة، فإن موازنة ذلك بالثق الثاني ينحو بالدولة نحو الاستقرار ويعزز شرعيتها، أو أن تكون الدولة مفتوحة على كل الأفكار ونماذج الحكم... وبين الأحكام إلى نموذج محدد قائماً على أيدولوجيا أو دين ولربما مذهب أو مدرسة فقهية معينة.

إخفاق الدولة في تحقيق تغير سياسي رغم ما قد تبدو عليه من قوة تسلطية فاققة إنما يقود إلى إخفاقات أخرى على صعيد قدرتها على إدارة الملف الاقتصادي كما إدارتها المسألة الاجتماعية والثقافية، وهي إخفاقات تعمق أزمة شرعيتها السياسية وتزيد درجة الصراع على الدولة بوسائل غير مألوفة النتائج.^١

ويقدم جويل مفدال Joel Migdal تصنيفه للدولة القوية مقابل الدولة الضعيفة في ضوء علاقتهما بالمجتمع. فالدولة القوية بالنسبة إليه هي تلك الدولة ذات التغافل في مجتمعتها وتكون قيمها السياسية والاقتصادية في مصلحة مجتمعتها. إذ تُعلى فيها قيم المواطنة والتضامن والثقة بين المكونات المختلفة للمجتمع. كما تلو في هذا المجتمع الروابط الألفية القائمة على القواسم الفكرية والسياسية المشتركة والمؤطرة في الأحزاب السياسية والثقافات وتنظيمات المجتمع المدني. وتكامل فيها تنظيمات المجتمع مع الدولة في تحقيق أهداف ومصالح المجتمع، ولا يقوم الخلاف بين الدولة وتنظيمات المجتمع على أسس شخصية أو دينية أو قبلية أو عرقية وإنما جوهر الخلاف يقوم على الاختلاف في طبيعة البرامج والسياسات. ويربط مفدال هذه الشروط بالمجتمعات التي قطعت شوطاً في طريق الديموقراطية. وفي المقابل إن الدولة الضعيفة، وفق مفدال، هي العاجزة عن تنمية مجتمعتها وتحقيق مصالحها. وهي في هذا تتخذ موقفاً عدائياً منه وتنافس تنظيماته المدنية وأحزابها السياسية، وتعدم فيها الثقة بالدولة. وترتع الدولة في هذا النموذج نحو تكريس الروابط العمودية القائمة على القبيلة والعشيرة واللين والاتصالات الإنسية الأخرى

١ مي مجيب مسعد، الأباطرة والمظالم في مصر بين الضمير والاصناف، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص ٧٩.

٢ Raymond Plant, "Jürgen Habermas and the Idea of Legitimation", *European Journal of Political Research*, 10 (1982) p.342.

العمل السياسي، وفي أعمال "الجهاد" التي تقودها منظمات إسلاموية جهادية في أفغانستان سابقاً وفي العراق وسوريا واليمن وليبيا، وانخراط بعض دول المنطقة في أعمال حرية ظاهرة ومستترة في بلاد الشام والعراق وليبيا واليمن، إن هي إلا تعبيرا عن هذه التحولات، وهي حالة لم تعدها مجتمعات المنطقة من قبل بل كانت تنأى بنفسها عن الانخراط في صراعات حرية مكشوفة في المنطقة العربية العربية وخارجها، وهي كلها تحولات تحمل داخلها مصاحبات سياسية وأخرى اجتماعية وثقافية غير منظورة.

وما نريد قوله هو أنه ليس كل ما ينطرح من مطالب سياسية قابلة للتحقق على المدى القصير والمتوسط، بعضها لأسباب متعلقة بطبيعة البناء السياسي والاجتماعي والثقافي ذي القابلية الأقل للتغير السريع، أو لاندماج الرغبة في إطلاق التغيرات على مصر أعينها وخلق حالة من القوضى ليس على الصعيد القطري فحسب وإنما هي كذلك على الصعيد الإقليمي الخليجي ككل، أو الخوف من أن الخضوع للضغط وتحقيق المطالب قد يقنع شبهة المطالبين للمسائل الكبرى وهي مسألة تخفيف الأنظمة في الخليج، فهي في اتجاهها نحو تحقيق بعض هذه المطالب تنزع أن تكون أدنى مما نطرحه أو تطالب به قوى المجتمع من ناحية وأن يأتي تحقيقها وفق رغبة منه وليس خضوعاً لضغط من هنا أو هناك، وأن تحقيق ذلك قد يأتي ولكن بعد حين. كما أن تحقيقه لا بد أن يترى عموماً على أنه الرؤية الأفضل والأنبج للمجتمع، كما أن امتناع النظام عن تحقيق بعض الرغبات أو المطالب قد يرى على أنه أولاً لا يرغب في أن يبدو نحو تحقيق مثل ذلك قد يجلب عليه نقداً ولربما عناداً جماعية أو فئة بعينها، وهنا إن أحد الأكاديميين الكويتيين يعلق على محدودية التغير في الكويت التي هي الأخرى حالة قد تبدو متقدمة على بقية أقطار المنطقة بالقول:

نظامنا السياسي محدود وأحياناً محدود جداً، ورغم ما يبدو فيه من إمكانيات، فهو نظام وراثي، محكوم دستورياً، الإصلاح فيه بطيء، وأحياناً بطيء جداً، والأهم من ذلك أن موازين القوى محسومة، وهي بيد السلطة. فمن يريد المشاركة عليه أن يدرك (هذه المحدودية

ذلك من تهديدات تبرزها الدولة الإسلامية في إيران لجبراتها في الخليج، وبعد ذلك جاء دخول المنطقة في ثلاث من الحروب الإقليمية حتى موجة الثورات العربية منذ عام ٢٠١١ التي أطاحت بأنظمة قائمة وهددت الأخرى، كما أن الحروب الأهلية في سوريا والعراق ذات الأبعاد السياسية-الدينية والحرب في اليمن، التي سمعت أصداؤها في جوانب المجتمع في الخليج، وهي أحداث جعلت من الأمن فيها حاجساً مقلقاً لدول المنطقة كما هي للدول الغربية بجانب أنها حملت شعارات دينية ومذهبية بالإضافة إلى التدمير المنهجي للدولة في العراق، أثارت قدراً كبيراً من القلق على أمن المنطقة واستقرارها.^١

ولم تكن المعالجات السياسية والأمنية والعسكرية التي تبنيها المنطقة في سوريا والعراق كما هي في اليمن إلا لتضييق العرید من القلق المستقبلي للمنطقة، وتدخل المنطقة في التزامات مالية وأخرى عسكرية لها مصاحباتها المستقبلية على المنطقة مجتمعاً ودولة.

واعتقد أن حجم التغيرات والتحولات التي جاءت على المنطقة، بعيداً عن عالمي النفط والأمن أو بسببهما، تنهّب بعيداً عن الحصرية التي لا تساعد نظرية الريعية في أطوارها الأولى إلا في الطاقة والأمن. وهي جزئية قد لا تساعد مقولة الريعية على إدراك وفهم حجم التحولات التي أصابت الدولة في علاقاتها بالمجتمع أو كليهما خلال العقود القليلة الماضية. وهي تحولات تكاد أن تكون جذرية في بعضها أو قد لامتست الجذرية في بعضها الآخر أو عجزت عن اختراق القشرة إلى الجذر في جوانب أخرى، كالتغيرات التي جاءت على الأسرة الخليجية وفي علاقة النساء بالرجال وفي تغير طباعهم وأنماط حياتهم وسكنهم والتوجهات والاتجاهات التي يتبنونها حيال الآخر ونحو أنفسهم وما يحيط بهم. كما أن طبيعة علاقاتهم بأنظمتهم السياسية وما يطرحونه من مطالب في الإصلاح وتقدم لسياسات دولهم في الداخل والخارج وممارسات بعض رموزها، التي قد تبدو أحياناً متجاوزة للحدود التي تعارف عليها المجتمع وغيرها، كلها أمور توضح حجم التغيرات التي جاءت على هذه المجتمعات. من الناحية الأخرى إن انخراط الكثير من الفئة الشابة في

١ Macher al-Zooby and Birol Baskan, State-society Relations in the Arab Gulf States, Gerlach Press, Berlin, 2015, pp.1-10

العلاقة بينهما. فطبيعة العلاقة القائمة فيما بينهما ليست علاقة بين مؤسسات للدولة من ناحية، ومؤسسات للمجتمع من الناحية الأخرى، بل هي في جل سياساتها لا تنزع نحو تجاهل الحالة التي يقوم عليها المجتمع. فالعائلة والقبيلة والدين ولربما الطاقة والجماعة الإنشائية هي الأسس التي يقوم عليها المجتمع والأسس التي تشكل في إطارها علاقة الدولة بالمجتمع ومن ثم سياساتها. فالقول مثلاً إن النفط قد حرر مؤسسات (عائلات) الحكم في الخليج من المجتمع يتجاهل حقيقة أنها في عمومها عائلات ليست منفصلة عن المجتمع إنما هي متداخلة معه عبر القنوات القرابية والاجتماعية والثقافية وأخرى تعاضدية تحتاج كل منها إلى بعضها الآخر: مؤسسات المجتمع كما هي عائلات الحكم.

بالإضافة إلى ذلك، لم تأت المائلات الحاكمة في الخليج من خارج الإطار الحضرائي والإقليمي للمنطقة، كما هي الحالة الأردنية والعراقية والمصرية سابقاً، إنما منلت أحد المكونات التي يتشكل منها المجتمع، وهم في ذلك يدخلون في روابط تنسب مع بعض العائلات على الصعيد القطري أو على امتداد المنطقة. وليست حالة القطبية التي نتحدث عنها جيل كرسنال في كتابها النفط والسياسة في الخليج قائمة على أرض الواقع. فشبكة علاقاتها التعاضدية، أي مؤسسة الحكم، تتداخل فيها الأطر القبلية والعائلية والدينية والمذهبية، بمعنى أن علاقاتها تتجاوز ما يمكن أن نطلق عليه "الأحادية التضامنية"، أي أنها تتحرك في إطار تضامني واحد، كان يكون قليلاً أو عائلياً أو مذهبياً أو إثنيّاً فقط، بقدر ما أن طبيعة موقعها، على رأس السلطة واستلامها كل مصادر القوة الاقتصادية والقوة السياسية، يدفعها نحو نسج علاقات عابرة للتضامنية الأحادية ونحو قدر أكبر من التضامن القائم على أكثر من جماعة أو قوة في النسج الاجتماعي القائم. وحتى في مراحل توتر علاقة مؤسسة الحكم مع إحدى هذه التضامنيات، كالقبيلة أو المذهبية، فإنها قد تنزع نحو تقليص علاقاتها بها ولربما قد تتخذ بعض الإجراءات الحادة من منافعها في التوظيف والإسكان والخدمات أو المحد من منافع بعض رموزها، لكنها لا تلجأ نحو إحداث القطيعة الدائمة معها. وقد تقدم نماذج الأحداث التي مرت بها الكويت والبحرين خلال السنوات الممتدة من ٢٠١١-٢٠١٦ شواهد على أن علاقات مؤسسات الحكم مع إحدى تضامنياتها

والضوابط الكبيرة والمكثفة في عمله السياسي). من المتوقع أن تحدث قفزات إصلاحية هنا أو هناك، لكنها لن تحدث بعيداً عن ميزان القوى، على الأقل ليس على المدى المنظور.^١

كانت رغبة إعطاء المرأة حق قيادة السيارة والحضور في الفضاء العام قد تأخر حتى صدور المرسوم الملكي في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ الذي يمنح المرأة حق قيادة السيارة، وهو قرار لم يصلر إلا بعد أن تمكن النظام من إحرازه فدل المؤسسة الدينية التي هي الداعم الأساسي لمؤسسة الحكم، والتي يقوم عليها جزء من شرعية النظام. كما يستمد النظام منها جزءاً من القوة في صراعه مع الخارج أو في موقفه من بعض "صراعات" الداخل وفي الموقف من بعض الأقليات الدينية. وهي مواجهة لا تكسب النظام كثيراً خاصة في مرحلة بدت فيها التوظيفات السياسية للدين في الصراعات السياسية وصراع النفوذ والقوة على صعيد الداخل كما هي على صعيد إقليم المشرق العربي، السمة البارزة في سياسات دول الإقليم، بغضتة العربية والقارسية، وهي مسألة تنفي ما تطرحه بعض الدراسات السابقة من استقلالية autonomy الدين عن الدولة في مجتمع الخليج العربي أو تلك القائلة إن النفط حرر الدولة ومؤسسة الحكم من المجتمع. كما سري إن هذا يؤكد من جديد أن النظام ومؤسسات الحكم، لا تزال بحاجة إلى المجتمع أو بعض أطرافه، مشدودة إليه عبر قنوات عدة من تواضع العلاقة التقليدية والجديدة، المستمرة والمعلنة. وهي علاقة تأخذها مؤسسة الحكم في الاعتبار عند سن قراراتها التي في الغالب لا تصاغ ضمن الأطر المؤسسية والتراثية القائمة في المجتمعات المتقدمة، إنما هي مداخل لها مظهرها الخاص بالدولة-العائلة، الذي قد لا يكون بالضرورة متسقاً مع النظام المؤسسي الحديث وإن أخذ ببعض شكلاته.^٢ بتعبير آخر: الدولة والمجتمع في منطقة الخليج العربي لا يمثلان كينونتين منفصلتين عن بعضهما بعضاً بخلاف مؤسسات واضمة تنظم فيهما العلاقة بين الدولة والمجتمع كما هي في المجتمعات الحديثة، بل هي حالة تملأها فيها

١ صحيفة الوسيط البحرينية، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

2 Jill Crystal, *Oil and politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge University Press, Cambridge, 1990.

قد تعرضت للاحتراز وليس القليعة. فجزء من الاستقرار السياسي للنظام وتجاوز الهزات الداخلية والتأثيرات الخارجية يعتمد على إحداث قدر من التوازن في منافع هذه الجماعات وحاجات أفرادها. وهو توازن قد يميل إلى البعض دون البعض الآخر وفق معطيات التراتبية الاجتماعية الداخلية كما هي وفق ما تتخذه هذه التضاميات من مواقف معاضدة أو معارضة لمؤسسة الحكم، أو وفق المكافحة التي تتضمنها فيها مؤسسة الحكم أو من يؤثر فيها، أو الصورة التي تحملها مؤسسة الحكم عن هذه التضاميات. ويتفاوت في هذه التراتبية ثقل وأهمية الجماعة التضامية من مجتمع إلى آخر في الخليج، وربما من مدة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد. فقيمة المعيار القبلي في الكويت مثلاً يختلف عنه في البحرين عنه في قطر أو سلطنة عمان، كما أن المعيار العلوي قد يبدو أكثر بروزاً في الحالة الكويتية والبحرينية عنه في الحالة القطرية والإماراتية التي يبرز فيها المعيار القبلي بصورة كبيرة، كما أن المعيار الجهوي يبدو أكثر قوة في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان عنه في المجتمعات الخليجية الأخرى الصغيرة. فالتموقع التراتبية لأهل نجد مثلاً تملو كثيراً أو قليلاً عن المواقع التراتبية لأهل الحجاز عنها أهل نجران والمطقة الشرقية.

بمعنى آخر: هذه التضاميات قد تأخذ صيغاً ومسميات لكنها تفر عن حصص الجماعات والأفراد في مركب القوة القائم. فمواقع الثقل مثلاً لجماعات "الحضر" تختلف عن مواقع الجماعات غير الحضرية كالبدو والأرياف، كما أن مواقع الجماعات القبلية ذات الأصول النجدية الواضحة "الأصيل" قد تختلف عن مواقع تلك الجماعات ذات الأصول القبلية غير الواضحة "اليسري". كما أن مواقع الجماعات "القبلية" تختلف عن مواقع "الهولة"، أو مواقع السنة تختلف عن الشيعة، أو موقع من يرفون بأصولهم الرينية مقابل ذوي الأصول الفارسية، أو موقع الرجل مقابل المرأة، أو مواقع المواطنين مقابل الأجانب، أو موقع الخاصة مقابل العامة. هي مراتب ومواقع ذات علاقة بمركب القوة القائم. قد تستعصي على التغيير الشامل والسريع، فالإطاحة بها قد يطيح بالمجتمع أو يحمله عرضة للاحتراز، وتغييرها يحتاج الكثير من الجهد والوقت واستعداد الأفراد قبل الأنظمة للتخلي عن فائض القوة لديهم لمصلحة نقص القوة عند الآخرين من أفراد المجتمع.

وتزخر المنطقة بأحداث وتجارب لدول كيف أدى نزوعها نحو إحداث التغيير السريع والشامل في مركب القوة التقليدي القائم إلى حالات من الفوضى لم تنفك منها بعد. فمحاولات إحلال مركب جديد للقوة بقودة العسكر وقوم على الأيديولوجية الماركسية عوضاً عن التوازن التقليدي القائم بين تضامياته القبلية والطائفية أدخل المجتمع الأفتاني في حالة من الفوضى لم تعاف منه أفغانستان حتى الآن. كما أن تدمير الدولة في العراق، رغم كل ما قيل من انحيازاتها أو نزعاتها الطائفية ونزوعها الأيديولوجي، قاد إلى اهتزاز في شكل التوازن القائم بين تضاميات المجتمع العراقي القبلي والطائفي والاثني، وهو اهتزاز قاد إلى انشطار في المجتمع قائم على أساس عرقي: عراقي مقابل كردي، وآخر طائفي: شيعي مقابل سني، بل إنه اهتزاز قاد إلى شكل من أشكال الدولة المتهارة التي قد تخرج منها دويلات أخرى قائمة على أسس عرقية أو دينية، وهو الأمر الذي يحدث الآن في العراق، وقد لا ينتهي الأمر بعدها عند سوريا.

لقد خلقت هذه الأمور نزعة عند الدولة-العائلة نحو كسب الداخل من المجتمع في جله أو جزئه، وهو كسب يأتي عبر مداخل وطرائق مختلفة: بعضها تقليدي لا زال يعمل به، وبعضها الآخر مستحدث مع التطور الذي جاء على الدولة والنشاطات الاقتصادية الجديدة. فالوظائف والترقي الوظيفي والهبات والمطايا والمكرمات و"الشركات" و"هوب الأراضي والقروض والتسهيلات في الإجراءات الحكومية والتسهيلات البنية والخدمات، وقد يعتمد هذا لتسديد ديون فردية أو إلغاء رسوم حكومية أو توزيع حصص في المناقصات والاستثمارات الداخلية، كل تلك مداخل تؤكد تلك العلاقة القائمة بين النظام-العائلة والمجتمع، وهي علاقة تجعل المتنفذين منها من بعضهم أو من أي قدر منها على درجة ما من القبول قد تملو عند البعض أو تنخفض عند البعض الآخر، لكنها في عمومها تؤكد قيام هذه العلاقة وليس انعكاسها. وما الإجراءات التي تتخذها بعض الدول -حيال متقبلها أو معارضها من حجب لبعض أو جل المنافع والخدمات أو تنفي بعض الإجراءات الأكثر شدة التي قد تمتد إلى "سحب جنسياتهم"، إلا انعكاس لهذه العلاقة القائمة بين الدولة-العائلة والمجتمع. فتقول ما هو قائم له منافع على الفرد والجماعة، والارتداد عليه له انعكاساته الضارة

على الفرد كما هو الأمر على جماعته القبلية أو الإثنية أو السلعية. الفرد هنا لا ينظر إليه خارج إطار جماعته التضامنية بقدر ما ينظر إليه على أنه جزء من جماعة تضمر بمواقفه وأعماله. حجم منافع الفرد تغير عن حجم موقفه في جماعته وقوة أو بعده من الدولة كما هي قدرته على التأثير في جماعته التضامنية ودفعها نحو أن تكون امتداداً لما هو قائم لا مرتدة عليه.

وتقوم فكرة علاقة الدولة بالمجتمع على فكرة ضبط المكون المحلي لتضامياته المختلفة، وهي عملية قد لا تسعها كثيراً المداخل التقليدية القائمة على الدور الذي يمكن أن تلعبه الجماعة التضامنية في ضبط أفرادها بالأعيان والمعاملات أو حتى بعض التكريات التقليدية المعملة في أطرها، وهي مداخل لا يبدو أنها قد باتت ذات فنية في ضبط الجماعات والأفراد وتقدم حالة الانقلاط التي جاءت على بعض التضامنيات المحلية في البحرين والكويت وربما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خلال النصف الأول من هذا العقد، وتلغف بالحاجة إلى تبني بعض المداخل الحديثة في إدارة الأفراد والجماعات التي تقوم على فكرة الضبط عبر المشاركة أكثر منه على فصل الضبط وحده الذي يبدو أنه في جله أمشي.

وتحتل الجماعات الطارئة والجديدة على المجتمع، مهما ابتكك بعضها من عناصر القوة المالية، مراتب أقل في مركب القوة القائم. وهي جماعات، خصوصاً في أجيالها الأولى، تتسم بكونها ذات طبيعة وطبيعة يسهل ضبطها وقد جيء بها لإضفاف أحد أو كل التضامنيات الأخرى القائمة أو تسيب قوتها في العمليات الانتخابية التي قد تجري أو لإضفاف صراع أحدها مع السلطة. بكلمات أخرى: هي توظف كأحد الجماعات المؤثر في مركب القوة القائم، وهي إن لم تستطع أن تندمج مع أحد التضامنيات القائمة، فإنها مع الوقت خصوصاً في أجيالها اللاحقة تشكل جماعته التضامنية الجديدة، فتتشد مساواتها في حصص القوة مع التضامنيات الأخرى القائمة في المجتمع. وهي إن بدت طليعة *obedience* في أجيالها الأولى، فإن أجيالها اللاحقة، في سعيها لتحقيق مطالبها الاجتماعية والسياسية، وبفضل توالي شعورها بقدر من التمييز أو اللامساواة في أوساطها، تنزع أن تكون متصلة، إن لم تكن أكثر شراسة في مواجهة الدولة-العائلة. ونتيجة لغياب أي نمط من سياسات الإدماج للأجيال الجديدة منها

في المجتمع، فإنها تعمل قدراً من الاتجاهات السلبية نحو الدولة، كما نحو الفئات والأفراد والجماعات المرتبطة بالنظام أو المستفيدة منه، أو تلك التي تزايد حصصها منه إلى حد كبير. هي جماعات يسهل ضبطها في أجيالها الأولى، لكن الانقلاط يبدو كثيراً في أجيالها اللاحقة، وهي نتيجة لحالة الحصار المكاني والاجتماعي وربما الاقتصادي الذي تعيشه، يدفعها ذلك نحو تأسيس هوياتي خاص بها أو أن يتضخم لديها الشعور بخصوصيتها الهوياتية التي تشع أنها مهددة على الدوام من مراكز القوة في المجتمع. وتحتل الهوياتية البدوية لسكان الدائري الرابع والخامس نموذجاً لذلك، كما يمثل النموذج الهوياتي الجديد أو ما يطلق عليه البعض "جماعة المجتمعين" في البحرين وقطر... وغيره، نموذجاً آخر.^١ وفي العادة إن المكونات الأساسية الأخرى في المجتمع غالباً ما تنظر إليها على أنها جماعات جديدة أو أنها تمثل أحد الأدوار السياسية التي توظفها الدولة في صراعاتها الداخلية. وهي في أجيالها الجديدة تتسم بقوتها التعليمي واحتلالها الرتب الدنيا في السلم الوطني الحكومي، لكن برامح التعليم والتعلم الاجتماعي التي تتعلمها الدولة قد حشنت أو ضاع أجيالها الجديدة. مع الوقت، تدخل الجماعة الجديدة بحكم طبيعة تشكيلها الهوياتي في صراع مستمر أو مطول مع جماعتين اثنتين: صراع نحو الدولة وتحديداً نحو الأفراد أو الفئات التي تعتقد أنها تنازلها العدا أو أنها تمارس نحوها قدراً من التمييز بفعل خصوصيتها الهوياتية القائم على أساس قبلي أو طائفي أو جهوي، وصراع آخر متجه نحو جماعات من خارج إطار الدولة لكنها مندجة فيها بفعل تماهي مصالحها مع مصالح الدولة أو قرية منها أو منافقها من الدولة أكثر من الآخرين.

بمعنى آخر: هذه الجماعات تدخل في صور مختلفة من الصراع تتداخل فيها عناصر تقليدية قائمة على العائلة والقبيلة والطائفة وأخرى قائمة على الطبقة والناحية الجهوية. وفي الغالب إن الصراع بين الجماعات المتنافسة يأخذ طابعاً هوياتياً فرعياً كان يكون محوره قليلاً أو طائفياً وربما جهوياً. وهو صراع، كما يقول كارستن دو دريا *Carsten De Dreu*، ينشأ إما لاختلاف الأهداف أو الدوافع وأحياناً كصراع على

١ انظر عبد الله جناحي، "النحس والطائفة الثالثة"، ورقة مقدمة إلى "مدرسة النحس: مقاربة موضوعية للتأثير والمواقف"، جمعية الاجتماعيين البحرين، البحرين، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

وتستحوذها على الحكم في الأيام الأولى للثورة في مصر وتونس، وبفضل الانقلابات الذي باتت عليه الأجيال الجديدة منها، وذلك في أطوارها السياسية ونزوعها نحو ممارسة العنف لتحقيق أهدافها، قد أثارت السخايف من الأهداف السياسية غير المعلنة لها، الأمر الذي دفع نحو إبعادهم عن الواجهة السياسية في البحرين والكويت، وإلى اتخاذ إجراءات رادعة وأكثر شدة لنشاطهم في الإمارات العربية المتحدة، رغم احتضان قطر لهم، وتحديداً تلك القيادات والنخب القادمة إليها من البلاد العربية الأخرى. وهو احتضان ازدادت قوته بعد أحداث الربيع العربي ودخول الكثير من قيادات هذه التنظيمات في مصر وسوريا... وغيرها، إلى الشتات.

٣- العائلة والدولة: حالة من التماهي

هناك قدر من التداخل التام بين العائلة/مؤسسة الحكم والدولة قد يصل في بعض حالاته إلى قدر من التماهي يصعب فيه على الباحث الفصل بينهما، بمعنى أن أي فرد في العائلة قد يجد في نفسه سلطة أو تمثيلاً لها، كما أن محاورات بعض حكام المنطقة فرض سلطة الدولة قد واجه مقاومة شديدة من مراكز القوة داخل العائلة أو من بعض أفرادها. وتزخر مجتمعات المنطقة بالكثير من الأمثلة والحالات لمحارلات بعض أفراد العائلة مقاومة سلطة الدولة أو الخروج على هيبتها. من الناحية الأخرى يقود هذا التماهي إلى حقيقة أخرى: أي خلاف يندب داخل العائلة أو بين أفرادها أو يتسبب في حدوثه يؤدي إلى خلاف في الدولة، أو يحد قدرتها على فرض إرادتها أو يكون له تأثير في اتخاذ قراراتها. فالأطراف المتصارعة داخل العائلة لها مصالح وأرباح داخل الدولة كما داخل المجتمع، الأمر الذي يجعل أي خلاف فيما بينها انقساماً في الدولة كما في المجتمع.

كما أن أي معارضة للحكومة أو سياساتها، التي هي جزء من الدولة، قد تُرى في الحالتين على أنه تمرد على الحكم، أي معارضة للعائلة، كما هو خروج على الدولة، وقد يحسب أنه غياب للولاء السياسي للحكم أو انشقاق عنه. وهي في هذا ترفع أي

١ عبد العزيز الخطر، السعودية دولة ومجتمع، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠، ص ٢٥٩.

مولد هي في الأصل شجيحه، ولما أن توزيها لا يتم بالتساوي. وفي أي صراع بين جماعتين متنافستين، تخلف نزعة الاستحواذ والخوف قدراً من التساند الجماعي لديها في مواجهة الآخر. من هنا، تتحول الجماعة بفعل تساندها إلى كتلة في مواجهة الجماعة الأخرى المتصارعة معها أو في مواجهة الدولة. ويخفي هذا الفعل التساندي الأخلاقيات الداخلية داخل الجماعة. وهو اتحاد قد لا يقوم بالضرورة على السكون الهوياتي، أي أنه تكتل لا يمثل وحدة الجماعة الهوياتية، بقدر ما يقوم على ميكانزمات نفسية تدفع نحو هذا الارتداد والاتحام والتشابك السلوكي الجماعي^١ خصوصاً عندما تشر الجماعة أنها في خطر أو مستهدفة نتيجة لأصلها القبلي أو الإثني أو الديني والطائفي.

ورغم أن الدولة في الخليج لا تقوم على أيديولوجية محددة، كما هي الأنظمة العربية الأخرى في بلاد الشام والعراق وأفريقيا، فإن التوظيف الكبير للعاملين العرب في جهاز الدولة كمستشارين وفنيين، من ناحية، والتحالفات السابقة والحالية مع جماعات الإسلام السياسي العربي، كجماعات "الإخوان" والسلف، من ناحية أخرى، بدأ أنه مشكل لنوع من الأيديولوجيا التي تعمل هذه الجماعات عبر أجهزة الدولة على تحقيقه. من جهة ثانية، نتيجة لوجود آذان صاغية لحديثهم، فإنها تدفع نحو تشكل مواقف النظام متأثرة بمواقفها هي، أي الجماعات الإسلامية أو السياسية الأخرى، كالاتجاهات المشككة في مواقف الجماعات الشيعية المحلية من الدولة، أو التخويف من خطورة تأثير الجماعات الليبرالية المحلية في الحكم لكونها جماعات قد تحمل اجتهادات إصلاحية لا تتسق مع مرامي السلطة.

وقد تشكلت اتجاهات ومواقف، قد تكون راسخة عند بعض قيادات العائلات الحاكمة في الخليج، حول أن جماعات "الإخوان المسلمون" والسلفية، بفعل طبيعتهم السياسية المحافظة وسلوكهم النفعي، أقرب إلى النظام من الجماعات السياسية الأخرى النازعة نحو تحقيق قدر من الإصلاح السياسي في المجتمع الخليجي. وهي، أي جماعات "الإخوان" والسلف، نتيجة لطبيعتها الوظيفية ذات النزوع النفعي، يسهل ضبطها ثم توجيهها وفق رؤى ومرام النظام، لكن صعود جماعات "الإخوان"

١ Cusum De Dreu, Social conflict within and between groups, Psychology Press, New York, 2014, p.5.

وشعبها ولربما جماعتها المباشرة.

الدولة بصورة أبوية في مراحلها المبكرة، ولربما لا يزال كذلك في بعض حالات المنطقة قبل أن تأتي التحولات على بعض قطاعات الأجيال الجديدة، فإن الدولة قد لا تتعامل مع أي معارضة قد ترى فيها نوعاً من التهديد الوجودي لها. المجتمع يعرف قوة الدولة وهيبتها، فهي سلطة أبوية لكنها ليست ضعيفة أو متساهلة مع أي خروج عن الأعراف والتقاليد السياسية القائمة. من هنا، يواجه أي خروج لفظي أو فعل بحزم وصرامة^١.

وقد جرى العرف في الكثير من مجتمعات الخليج على أن يكون هناك توازن في القوة بين أطراف السلطة أو أجنحتها الداخلية. وهي تجعل القوة لا مركزية في بعض ظروفها وأحوالها، كما تضفي على قرارات الدولة الداخلية والخارجية قدراً من الحذر الذي يحميها من الانزلاق في قرارات تنصف بالسرعة أو بالتصلب. كما أنها حالة كانت تعطي الأطراف الأخرى في الحكم هامشاً من القدرة على انتقاد مواقف أو سياسات الأطراف المشاركة في الحكم مباشرة، وهي في بعض حالاتها، رغم تعددية مراكز القرار فيها، فإنها تسمح أن يكون لأطرافها المختلفة حصة فيها. بمعنى آخر: لقد ساعد تعدد مراكز القوة والسلطة في بعض دول المنطقة، التي هي في الغالب متوزعة على أكثر من طرف أو جناح من أجنحة السلطة، في أن تُكسب الدولة قراراتها قدراً من الحذر والمحيطة، وهي حالة رغم مثالبها فإنها قد اكتسبت بعض أنظمة الحكم في المنطقة قدراً من التوازن في طريقة تعاملها مع الأمور السياسية الداخلية ومواقفها من الصراعات الإقليمية في المنطقة. وتشير تجارب المنطقة إلى أن التوزيع نحو المركزية الأحادية داخل مؤسسة الحكم، وقد باتت عليه جل أقطار المنطقة، قاد إلى اهتزازات في علاقات الداخل كما علاقات الخارج، إذ أصبحت نزعة الانفرادية في بعض حالاتها إلى إدخال بعض مجتمعات المنطقة أو بعض أطرافها المركزية في قدر من نزاع القوة أخذ في بعض حالاته قدراً من العلانية الصريحة، وفي بعضها الآخر، بدأ صراعاً مستتراً بين أطرافها، أو قاد إلى الدخول في صراعات إقليمية منهكة للقوة

١ المصدر السابق، ص ٧٦٨.

خلاف سياسي إلى مستوى الخلاف بين التضاميات المكونة للمجتمع أو إحداها والحكم، أي أن يعطي هذا الخلاف بعداً طائفيًا أو قبليًا أو إثنيًا. من هنا، لا تذهب الحلول المقترحة غالباً لهذا الصراع إلى جذور المشكلة الذي هو قد يكون سياسياً أو ذا أسباب اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، وإنما ترى فيه صراعاً على الحكم أو طمعاً من إحدى تضاميات المجتمع فيه. حتى صراعات القوة بين الأطراف المختلفة داخل مؤسسة الحكم غالباً ما تحاول بعض أطرافه أن تحل لها سنداً مجتمعياً في مواجهة الآخر، وغالباً ما يكون سنداً عائلياً، أي من داخل العائلة ذاتها أو العائلات التي تمثل امتداداً لها، أو تبحث عن سند قبلي، أي الاستناد بالقبائل التي تجد مؤسسات الحكم في بعضها قدراً من السند والدعم، أو تبحث عن سند في أوساط إحدى الطوائف أو الجاليات.

في هذا السياق، تقوم فكرة إدارة المجتمع على أنه شأن خاص بالدولة-العائلة، وقد توظف بعض أطرافه أو تياراته لتسهيل ذلك لكنه يبقى شأناً خاصاً بها. وهي في ذلك قد تُشغل رموزاً من القبيلة أو العائلة أو الطائفة في واجهة الدولة وقياداتها، كما قد تنزع نحو توزيع بعض رموز التيار الليبرالي أو الإسلامي بأشكال بعض عناصره أو رموزه في السلطة، لكنها لا تترك لأي من هؤلاء حقاً في امتلاك تأثير انفرادي، أو أن يكون مستحوذاً على القضاء الذي هو جزء منه، أي أن يكون له تأثير في المجتمع أو قطاع منه بعيداً عن رغبة الدولة، أو أن يوظف القضاء العام في معاداتها. وهي في ذلك قادرة على تحجيمه وضبطه أو تأثيره أو تأثير دعوته غير أدواتها القانونية والقضائية ومؤسساتها التشريعية والأمنية والإعلامية. ومن الناحية الأخرى، فإن الدولة-العائلة ذات قدرة على تحجيم أو احتواء تيارات الإسلام السياسي السني أكثر من الشيعي. من هنا، دخلت تيارات الإسلام السياسي الشيعي بفعل طبيعتها الدعائية ولربما ديموغرافية بعضها الآخر في صراع مع الدولة في بعض أقطار المنطقة، وتحديداً في البحرين والكويت والسعودية. وهي تيارات يفعل مرجعيتها الدينية التي تلقى مع الكثير من الأحزاب الشيعية العربية ومع "حزب الله" اللبناني ومع بعض الفصائل السياسية المتشددة في النظام الإيراني، فإنها اتهمت دوماً بتوجيهها لهذه القوى أو أنها أداة في يد النظام الإيراني بحركتها في عكس مصالح المنطقة أو ضد مصالح دولها

الرفاه في الحقب السابقة، أعطت البناء قسراً من الثبات والاستقرار السياسي استطاع النظام بها أن يتجاوز كل الأعاصير التي مرت على الإقليم العربي منذ خمسينيات القرن الماضي حتى الآن. ولا بد من الإشارة إلى أن محاولات الإقليم تجاوز الاهتزازات التي أبرزها ما سمي الربيع العربي في الأقاليم العربية المحيطة به قادت إلى مجموعة من الإجراءات الأمنية المتشددة في بعض دول الإقليم وإلى مصفوفة من الخدمات والإجراءات الأخرى السياسية والاجتماعية وإلى عطايا استطاعت المنطقة في بعضها أو كلها، ولو مؤقتاً، تجاوز بعض التحديات السياسية التي كان من أبرزها مطالبات الإصلاح السياسي وتهديدات الإسلام السياسي. وهي حلول تبقى في اعتقادي وقتية، ويتطلب تجاوزها، أي التحديات، البحث في القدرة على ابتداع الحلول الاستباقية، وهي سياسية أكثر منها أمنية، وتستطيع بها المنطقة أن تمتص جزءاً مهماً من مطالبات الإصلاح على المدى المتوسط إن لم يكن البعيد. كما يتطلب ذلك تبني سياسات للإدماج الاجتماعي لكل مكونات المجتمع، تتجاوز بها حالة الصدع الذي أحدثته الانفلات الهوياتي في المنطقة العربية.

٤- ما استقرت فيه طبيعة الدولة

ويمكن هنا إبراز أهم الخصائص التي تنسم بها الدولة في الخليج:
أولاً: إنها دولة في طور تشكيل هياكلها التنظيمية والدستورية، وهي في آليات اتخاذ القرارات فيها قد لا تنسب في جملها إلى المؤسساتية الحديثة، رغم أن بعضها قد قطع شوطاً في هذا الطريق. فالشيخ أو الأمير أو رئيس الدولة يبقى مركز السلطة وهو في هذا يجمع في يديه جميع السلطات. وهي سلطة قد تكون مطلقة في بعض الأقاليم لكنها قد تكون في بعضها الآخر محدودة بنصوص دستورية أو أعراف أو أنساق اجتماعية أو ثقافية، وهي في هذا تشبه بعض الشيء في بعض حالاتها سلطة رب الأسرة في الأسرة التقليدية. وهي حالة لا تسودها القطعية بعد الخصام مع المجتمع أو بعض مكوناته، أي أنها حالة، رغم سلطة البعض التي قد تكون مطلقة، فإنها تجعل التصالح بعد الخصام أمراً ممكناً. بمعنى آخر: هي سلطة يمكن وفق أعرافها تجاوز قراراتها

الاقتصادية والسياسية لبعض مجتمعات المنطقة، وإلى أن تلعب بعض دول المنطقة أدواراً إقليمية تتجاوز حدود الإقليم كما تتجاوز إمكانياتها البشرية والجيوسياسية، وإن كانت تلتقي مع بعض قدراتها الاقتصادية.

خلاصة القول هنا: العائلة والقبيلة من ناحية، والطائفة من ناحية أخرى، رغم التغيرات التي أصابت وظائفها التقليدية، ورغم التحولات التي جاءت على مجتمعات الخليج خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، فإن سلطتها على أفرادها لا تزال قائمة، وهي مؤسسات تبدو في بعض الأحيان التي يتعرض فيها النظام للتهديد الداخلي أو الخارجي، أو تعرض إحدى تضامياته للتهديد، أقوى مما يعتقد البعض، بل تبدو أحياناً كأنها مؤسسات فوق مؤسسة الدولة، أو المؤسسات الفعالة والمؤثرة في الدولة والمجتمع. بتعبير آخر: إن الدولة في مجتمعات الخليج، ونتيجة لتباطئ بنائها المؤسسي والثقافي، تبدو انمكاساً لمصفوفة التحالفات القائمة بين التضامنيات في المجتمع، بعضها أو إحداها من ناحية، ومؤسسة الحكم من ناحية أخرى، بل يمكن القول إن هذا التحالف أو هذا التوافق بينهما يمثل المصعب الأساسي الذي يحافظ على كيان الدولة والمجتمع، وأي اهتزاز أو صراع بين هذه التضامنيات بشكله القائم في بعض مناطق الجوار الجغرافي (العراق وسوريا واليمن)، أو بين إحداها ومؤسسة الحكم، يعني اهتزاز أو انهيار الدولة أو عجزها عن أداء وظائفها، بل قد ينظر له على أنه نيل من شرعيتها القائمة في الأساس على هذا التحالف أو الترابط التضامني.^١

وقد يفسر كل ما سبق في ضوء حقيقة أن التحولات الاقتصادية الكبيرة التي مرت بها المنطقة لم تلحقها تحولات جذرية في الثقافة السياسية الحاكمة لمظومتها السياسية، إذ سعى البناء السياسي نحو الاحتفاظ بكيونه واستقلاليته عن مجمل التحولات التي جاءت على الأنساق الأخرى. وهي استقلالية قد تكون منحه إياها العزلة الجغرافية للمنطقة لتفترات تاريخية سابقة لاكتشاف النفط، وهاشيتها في التاريخ السياسي العربي، ولخبرتها الكولونيالية التي فرضت عليها أن تكون بعيدة، بحكم طبيعتها القبلية والسياسية، عن تجاذبات وصراعات السياسة العربية المعاصرة. بل يمكن القول إن قدرة النظام الخليجي على تقديم مصفوفة من الخدمات النوعية ضمن سياسات دولة

١. انظر: باقر النجار، الديموقراطية العنيفة في الخليج العربي، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٨، ص. ٤٥.

منافسة بالكامل للسياسات الغربية، فإن سياساتها وقراراتها الداخلية تضررها رواجها الخاصة والمستقلة، وإن كانت في بعض الأحيان تخضع لضغوط تمارسها عليها الدول الغربية أو المنظمات الحقوقية العالمية، الأمر الذي يفرض على هذه الدول قدرًا من التكيف والتغيير، وهو تغيير قد لا يصيب أحيانًا إلا جانبًا بسيطًا من المشكلة. فمثلاً مارست الدول الغربية والدول المصدرة للصالة والمنظمات الحقوقية الدولية كـ "منظمة مراقبة حقوق الإنسان" و "منظمة العفو الدولية" ضغوطًا مباشرة لإلغاء نظام الكفالة وما تعرض له عمال الرتب الدنيا بمن فيهم خدم المنازل من استقلال، لكن يأمن هذه الدول لم يقدم على إلغاء نظام الكفالة بالكامل، بقدر ما أدخل عليه قدرًا من التحسينات أو تغيير بعض شروطه. كما أن القضايا والمشكلات المتعلقة بالحرريات السياسية وسجاء الرأي وحقوق الأقليات الدينية والدينية من المواضيع التي تعرض سببها دول المنطقة لضغوط خارجية، لكن ذلك لم يمنعها من التعامل مع هذه المواضيع من منظورها الخاص، وأن تكيف في بعض الحالات لضغوط الخارج كإيقاف تنفيذ بعض أحكام القضاء أو إطلاق سراح بعض سجاء الرأي... وغيرها، أو أن تمتنع عن كل ذلك وتنفذ حكمها أو إرادتها الخاصة. كما أن حجم وقوة هذا الضغط قد يختلف وفق حجم الدولة وموقعها الاقتصادي العالمي.

ويقى القول إن دول المنطقة، في عمومها، وإبان ما سمي الحراك البحريني والعراقي في مطلع عام ٢٠١١، وقفت بقوة أمام بعض المقررات الأميركية كحلول للحالة البحرينية، إذ وجدت فيها هذه الدول أنها مضرّة بالبناء الذي يشكل وفقه نسق القوة القائم بل مهدد لسلطانها التقليدية في دولها. وقد يخلو سابقة قد تتكرر في مجتمعات أخرى في المنطقة، ومن ذلك عندما أبدت السلطات البحرينية في السابح من تموز/ يوليو ٢٠١٤ توماس مالينوفسكي، وهو مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الديموقراطية وحقوق الإنسان والعمل عن النمامة، بدعوى تدخله في في شؤونها الداخلية. وهو قرار بدت فيه الاعتبارات الداخلية دافعة نحو اتخاذ قرارات في مواجهة توجهات أو سياسات لدول حليفة وقوة عظمى. وهي حقائق لا تنكس الاعتقاد السائد عند البعض في أن المجتمعات أو الثقافات التقليدية أو الصغيرة ذاتة لأي نوع من أنواع القوة فقط لأن هيكلها السياسية تقوم على معطيات علاقات القوة

أو قرارات مؤسساتها القائمة كتجاوز بعض أحكام القضاء أو إطلاق سراح بعض السجاء أو وقف تنفيذ حكم للإعدام... وغيرها من الإجراءات، عبر عرف التراضي الذي يحفظ للسلطة هيبتها وتسيدها مقابل الآخر. وهي حالة تقوم على فكرة الإرضاء بمنطقها التراتبي القائم في المجتمع أكثر من فكرة التفاهم في إطارها المؤسساتي القائم على الفصل بين السلطات أو التنازل المتبادل COMPROMISE. وهي حالة ترفض منطق القرض أو الإرغام على تبني حلول تلعب بها بعيداً عن الممكن وتحديداً في أطرها السياسية المتعلقة في استمرارية وجود العائلة على رأس السلطة والمجتمع وفي حجم سلطتها التي قد تكون في بعض حالاتها مطلقة على الدولة والمجتمع. وهي استمرارية تنطلق من شرعيتها التاريخية التقليدية ولربما القبلية رغم قبول بعضها بعض التحسينات والتعديلات المستوردة الحديثة. لا تزال فكرة أن الحاكم (الشيخ) معزل عن كل المجتمع وهو في هذا أب للمجتمع قائمة ومؤثرة في الطريقة التي تدبر بها الدولة علاقاتها بالمجتمع، وتناقب الأجيال ومسرات الحداثة الكثيرة التي حولها لم تتغير واقع أمرها السياسي كثيراً. وهي تسهل لمن يستطيع الوصول إليها أموره وتقصي حاجته، بل حتى القائلون والداعون ولربما المطالبون من بعض أفراد المجتمع بالإمارة أو الملكية المستوردة بطرقون أيوبها كلما مرت بهم ضائقة أو متاعب مع السلطة أو بعض أجهزتها أو ألم بهم مرض يتطلب علاجه في الخارج، أو مروا بضائقة استجدوا فيها برأس الدولة أو أحد رموزها المؤثرين.

ثانياً: الدولة في الخليج سواء أكانت إبان مرحلة المشيئة أو الإمارة أو الدولة الحديثة، وبخلاف الرأي الشائع كانت تمتنع قدر من الاستقلالية AUTONOMOUS في إدارة شؤونها الداخلية بعيداً عن الشيء عن القوى الدولية المرتبطة بصاحبها أو بعض القوى الإقليمية المتحالفة معها أو المؤثرة فيها. فالسياسة القائمة على استمرارية الأوضاع القائمة status quo التي كانت تبناها بريطانيا إبان الحقبة الكولونيالية وكذلك القوة المالية التي عرفتها دول المنطقة في المرحلة اللاحقة لمحقبة السبعينيات من القرن الماضي عززت هامش الاستقلالية في إدارة الشأن الداخلي في هذه المجتمعات. وإذا ما كانت سياساتها وأدوارها الخارجية قد تأثر بمصالحها وعلاقاتها بدول الإقليم والعالم، بل إنها بفعل تنفصلها في النظام الاقتصادي العالمي قد لا تتبنى سياسات

عن تطبيق حد الحبل على داعية الحقوق المدنية السعودي رائف بدوي كان في بعضه نتيجة للحملة الضاغطة في الداخل لإطلاق سراحه، التي تزامنت مع حملة دولية، رغم الحملة الداخلية التي قادتها بعض قيادات القوى الدينية السعودية للمطالبة بتوقيع الحد عليه. وليس خفياً أن بعض هذه الحملات والدعوات المتعلقة ببعض القضايا الاجتماعية أو السياسية المحلية قد لا تدخل من التوجيه وليست في حلها متعلمة التنظيم.

رابعاً: إن السال النفطي لم يعط فحسب هذه الدول قوة في إعادة تشكيل نسجها الاجتماعي الداخلي: حضر مقاليل بدو وريف، وسنة مقاليل شيعية، وعرب مقاليل هولة أو عرب مقاليل عجم أو أعاجم ولبرالين مقاليل إسلاميين أو مواطنين مقاليل أجانب أو وافدين... إنما ساعد أيضاً على إدارة المنافسة والصراع فيما بينها أو تحييد جماعاته أو تشكيلها إحداهما في مواجهة الأخرى. وهي قوة امتد تأثيرها حتى الحوار العربي بل يمكن القول إن نوعاً من الهندسة الاجتماعية في عموم المنطقة العربية قد تشكل بفعل المال النفطي. ويكفي القول إن امتلاك دول المنطقة أهم فضائيتين عربيتين، "الجزيرة" و"العربية"، وأهم صحيفتين تصدران في المنطقة، الحياة والشرق الأوسط، قد مكّنها من أن تؤثر إلى حد كبير في التوجهات الأهلية والرسمية للمجتمعات العربية الأخرى.

خامساً: يحل الدين في بعض أقطار المنطقة المكانة المؤثرة في السياق السياسي، والكثير من الدراسات قد ركزت على الدور السياسي الذي لعبته الحركة الوهابية في النظام السياسي السعودي، في أنها قد أصبحت مع الوقت الأيديولوجية التي أقيمت وفقها الفرعية السياسية، ويبدو أنها الآن تشكل عينا بات النظام يستشر قله على سياسته في الداخل والخارج رغم أدوارها الوطنية المهمة في صراعات الداخل والخارج.

من الناحية الأخرى إن مركزية الخطاب الديني كأداة اجتماعية مهمة للشريعة السياسية قد أعطى السلطات مثلاً في المملكة العربية السعودية قضاءً مؤسس فيه الأدوار التي يمكن أن يلعبها الدين أو رجالاته عبر خلق جهاز بيروقراطي ذي مراتب

1 Adam Hanih, *Capitalism and Class in the Gulf Arab States*, Palgrave Macmillan, New York, 2011.

التقليدية. فالمجتمعات التقليدية أو تلك البعيدة عن السمات الحديثة في هيكلها السياسية، أو تلك التي لا تزال في طور التحول والتي لا تزال علاقات أنساقها السياسية والاجتماعية قائمة على الترابط القبلي أو القرابي أو الديني، تتمتع كذلك بأنماط من ممارسة القوة في علاقاتها مع مجتمع الداخل، أي في علاقاتها العمودية بمجتمعها، كما في علاقاتها الخارجية¹.

بالإضافة إلى ذلك، كان موضوع الحقوق السياسية للمرأة أحد المواضيع التي خضعت بسببها بعض دول المنطقة في المرحلة السابقة لضغوط خارجية، وهو موضوع تجاوزته جل دول المنطقة بإعطاء المرأة حقوقاً سياسية مساوية للرجل في الانتخابات المحلية والبرلمانية، وحضورها الجزئي في مراكز متقدمة في أجهزة الدولة وإداراتها. وتبقى الصيغ التي خرجت بها دول المنطقة من إدماج المرأة في العملية السياسية وتمكينها اقتصادياً صيغاً تكيفية تأخذ في اعتبارها الطبيعة المحافظة لمجتمعاتها المحلية والخشية من ردود فعل مؤسساتها الدينية الرسمية وغير الرسمية، التي تنقسم في عمومها بالمحافظة، بل في بعضها الآخر بالشدد.

ثالثاً: إن طبيعة علاقات الدولة-العائلة بالمجتمع لم تكن دائماً تذهب في اتجاه واحد، أي علاقات الأمر والتلقي، فهي علاقة كان للمجتمع تأثير فيها سواء أكان ذلك في بعض قراراتها أم في طريقة تعاملها مع الدولة مع شؤون المجتمع. وبأن هذا التأثير من قول في مجلس في حضور الشيخ الحاكم أو المسؤول أو على شكل حديث في إذاعة أو تلفاز محلي أو مقالة أو تعليق في صحيفة محلية أو من مقطع "توتوب" على وسائل الاتصال الاجتماعي الحديثة. وهي وسائل تساعد أحياناً لتعديل قرار أو التراجع عنه أو تعميده أو بالعدل عن إصداره، بل باتت وسائل الاتصال الاجتماعي الحديثة وسيلة مهمة من وسائل ممارسة الضغط على الدولة أو مؤسساتها. ولربما كانت إقالة الملك سلمان بن عبد العزيز رئيس المراسم الملكية في الدewan الملكي من منصبه بعد أن انتشر مقطع لضربه أحد الصحافيين، خلال حفل استقبال الملك سلمان العزيز نظيره المغربي محمد السادس في الرابع من أيار/ مايو ٢٠١٥، حادثة هي الأولى من نوعها في تاريخ المملكة العربية السعودية. ويكفي القول إن التراجع

1 Pierre Clatress, *Op cit* p.22.

تفتترك فيها كل أقطار المنطقة بطريقة أو بأخرى. وللدولة هويتها التي تكسبها من أيديولوجية أو عقيدة سياسية أو دينية أو إثنية أو قبلية تأتي إليها من الداخل أو الخارج أو تصنعها لنفسها.

سابقاً وأخيراً: يتسم عمل الدول نتيجة لطبيعتها الهراركية وثقافتها الاجتماعية بأنه ضد أي تطور في عملها المؤسساتي. وهي نتيجة لطبيعة مركزية السلطة القائمة فيها حيث تبني في أوساط مؤسساتها الحديثة أو العالدين فيها أو داخل المجتمع نوعاً من الثقة أو النزعة السلبية الراضية للعمل المؤسساتي. من هنا، بدت عملية تجاوز الهياكل الإدارية والقانونية القائمة، التي تتم أحياناً من داخل هذه المؤسسات عبر أصحاب الرتب السياسية أو الوظيفية العليا، أو بقوة من أعلى مراتب الدولة، في نزعة بلجا إليها الفرد، أو الجماعة، لتحقيق منافعة أو للبية مصالحه أو للتخفيف عن بعض مطالبه.

ومستويات قرار مختلفة، يأتي على رأسها "هيئة كبار العلماء" التي تشكلها السلطات السياسية، أو تنخبها أو تنخب بعض أعضائها أيضاً. وتمنع هذه الخطرات أن يؤثر في تشكيل هذه الهيئة أو بعض أعضائها جماعة سياسية مناهضة أو غيرها في أوقات القلاقل والأزمات، بل إن أي موقف لأي عضو فيها يبدو مناقضاً للتوجهات السياسية الرسمية قد يدفع نحو تنحيته والاستغناء عن خدماته.^١

مع ذلك، تلعب المؤسسة الدينية أدواراً قد تبدو ذات ثقل أقل في المجتمعات الخليجية الأخرى. قد تلعب أدوار بعضها وقت الحاجة وقد تنخفض في أوقات أخرى. وحاولت بعض أقطار المنطقة أن تدمج بعض ممثلي جماعات الإسلام السياسي المحلي، السني والشيوعي، كـ "الإخوان" والسلف وبعض المعتاطفين أو المندمجين مع "حزب الدعوة" الشيعي ضمن مؤسسات الدولة. وقد يفسر هذا جزءاً من الركون إلى أمان موقف الجماعات الإسلامية وتحديداً "الإخوان" والسلف لدى مؤسسة الحكم رغم بعض حالات الخفاء والبدل التي قد تمر بها أحياناً علاقتها.

وما يجب التذكير به هنا أن الدين يبقى في المجتمعات العربية عامة، رغم توظيفات الدولة السياسية له، ذا طبيعة استقلالية في علاقته بالمغتربات الأخرى، لأن قدرة الدولة على التحكم في مخرجاته أو السيطرة على موجهاته لا تبقى مطلقة في كل الأحيان. وقد تستطيع الدولة تحقيق السيطرة الإعلامية بل احتكار المسألة الإعلامية برمتها، حتى في أوضاعنا الحالية، أو السيطرة على المدخلات التعليمية في المدارس الحكومية والخاصة أو التحكم بالمسألة المالية عبر قنواتها المختلفة لكنها تبقى محدودة القدرة على التحكم في الدين نتيجة لطبيعته المستقلة ومجاليه النوعي. وهذا يفسر انقلات قدرة الدولة على التحكم في الأجيال الجديدة للجماعات الإسلامية، بل القدرة على التحكم بالخطاب الديني الداخلي لها، الذي في بعضه قد يكون نتاجاً للتعليم الديني الحكومي أو نتاجاً لبراسمها الدينية في وسائطها الإعلامية الرسمية، بل إنه في الكثير من الحالات يتشرد بعض شخصيات المؤسسة الدينية على الحكم أو بعض سياساته.^٢ سادساً: للدولة في منطقة الخليج هويتها القبلية أو الدينية أو كلاًهما، وهي هوية

1 Bernard Haykal, *Saudi Arabia in Transition*, Princeton University, New Jersey, 2015, p.66.

٢ المصدر السابق.